

حق حق العدل من ذهبه، وادعوا بما هو العدل من الذهب
وهو لا يقدور ان يمدحها او يحكمها او يغيره، وحقه كل
فافر حق بقلبه من غير استناده لشيء، وحقه كل حاكم حق
بقرار الخصم عند من غير استناده على اقراره وادعوا
انكر او احد كرها من اقراره انهما اقراره كل حاكم حق
من لا يجوز شهادته عليه، وحقه كل حاكم حق بشهادته
على المحكوم عليه، وحقه كل مدعي على شهود اصله انما
يستمع بيانهما حيث امدع عليه لاجب المدع عليه كل
من وجب عليه اقامة بيته، واحضرها حينئذ لا يفتقر الى
م السماع منها على سائر المحمولات لها على المشهود له في
تأخيرها من الضرر، وادعوا على كل شيء بدعوى اقرار المدعي
عليه لا حول له فيلزم بسبع ذلك منه حتى يعيب المدع
عليه المدعي بجواب محسن، وادعوا على اقراره بسبعه وينبغي
الاستدراج الابد حتى تقويه اوله من غير اقراره عند اقراره
في مخالفة ان دخل السجائر السبع عوضه كل من حضر بين
يدى القاض وادعوا عليه صاحب بدعوى وزعم انه بيته
تشهد له بذلك فينبغي ان يسلكه القاض عن بيته هل هي
ضرة او عناية وان اقرار حاضرة بتقريرها وسبع منها فان
نت عناية سبيل القبية اقر بيته ام عبدة، وان اقراره اقله
في الاتيان بعد اقرار المدع عليه، وان عبده فان عبده سببه
بعد بغير المدعي ان له بيته موضع قضا وان لم يمتح عبدة او
ستجلى المدع عليه وقل سبيله كل امرئ على رجل محمول
بعد من يشهد له به واخلق المدع عليه ثم وجد شهادته او
حدا يشهد له فلا يسبع ذلك حتى ياتي بشاهد يرام ووجب
عليه بغير وسال خصمه القاض تاخيرها لم يقله ذلك ويقول
له اما ان تعلمه وانما لسفحت عنه اليسير في قاضه وقوفه بين
يدىه بمشتر كالم شريك المبيع له الشفعة فيما اشتراه من
شريك امره القاض باتبات الشريعة فان ثبتها امر القاض للمشتري
ان يحل الشريك الشفعة بما اذمته امر الاخر باعكاه الثما

الما مشترى من المشتري بل كالمبايع بوجوبه جله، فان مثل
ثلاثة الايام وهو يلزم من خياره ان يرد او يبيعه عنه ثما
مع الاجل وسفكت ابدا في هذا الخلاف، فان تصدق على رجل بصد
قه وامتنع من تنقيتها المنصود حق تنقيتها عليه كل امر
ارسله ارضه ناراً فاشتعلت ووصلت الى داره فحرقته ما بين
الدارين والاربعين ارضه ناراً فاشتعلت عليه ولا يصح له ان
حلق القاض ان يرضه التوكيل وهو ممن بياضه ذلك فيما اذا
له في التوكيل الابد ان قبل المدعي قوله وجميع محله وبعد الامر
عليه له ارضه في ذلك ويشهد كل واحد منهما ثم بعد ذلك بوجوب
من اراد التوكيل في امره اعد فاقطعت فلا يسبع منه القاض قوله
حتى يثبت موثوقه وعبده ورضته وبيعه الورثة ان كانوا اكثر
امر اجسد حق عليهم ولهم وان كانوا اجبر نضرهم
تأخرهم لاجل حال عليهم تأخر حق عليهم ولهم وان كانوا اجبر نضرهم
تأخرهم عن عليهم من تعلم عليهم وحق عليهم بدى القاض
بعد موثوقه والاعذار ذلك فان غير قاض القاض بعد بيته
كل امرئ على رجل حلقاً فلا يسلك القاض عليه عن ذلك حتى يسلك
المدعي على بيته من ارضه تزويج المدع عليه فاذا بيته من
وجه جابر سائر المدع عليه فان عمل القاض عن ذلك في
عقبة منه وكذا يسلكه من رجل حلقه ام القاض على رجل
انه انما بيته المخزوم تقوله بذلك بيته ولا يسبع على المد
ع عليه ان كل دعوى لا يشهد الا بشاهد يرام ولا يسبع على المد
كامل بيت حقا على بيت وورثته من اجبر ولم يترك ناضاً وانما
ترك عقار الصلح صاحب العو القاض ان يسبع عقار الميت ليستو
في حقه من ثمن ذلك فلا يسبع القاض عليه عقاره حتى يثبت
الطالب الموتى وعبدة الورثة وصغر الوالد واهل الصلح وملك
الموتوق للمبيع المرات وانما هو لا يسبع عليه والسداد
الشري وبيعه صاحب العو فاذا ثبت ذلك باع القاض ذلك و
قضى صاحب العو منه كل مبتاع اختلاف في ابايه في مقدار